المذهب المالكي بالأندلس من الظهور إلى عصر التمكين و السيـادة

د/ عبد القادر ربوح/ قسم العلوم الإنسانية/ جامعة الجلفة
Dr.rabouhkader@gmail.com

abstract

Maliki is one of the most Sunni schools of jurisprudence that has been accepted and spread in the Islamic Maghreb, where the second century of migration was barely passing until the Maliki school was flooded with Magreb and Andalusi In this context.

this study comes to the history of the Maliki school in west magreb in general and Andalousie in particular, so our goal is to identify one of the episodes of our history, and close to the observation of the phenomenon, as much as these limite.d pages, as much as possible sources and references

We have tried what we can to address many problems on top of what is related to how to enter the Maliki school to the land of Magreb islamic and explain his uniqueness in this country, which is characteristic of him

In order to do so, we had to recognize some of the characteristics of the doctrine through the study of men and their classes, beginning with the definition of the owner of the doctrine and those who preceded the establishment of the students of the owner of God's mercy, who lived him and took him directly, the extremists to the main sources of the doctrine and tagged mothers. However, the scope of our topic is about

the problem of the uniqueness of the doctrine in the Middle East and the role of the state in that. We have expanded somewhat in this, through the analyzes of studies and the opinions of historians and authors of translations and classes. What are its features? Finally, this approach was designed to study the phenomenon of the persistence of the doctrine in front of the intellectual and political challenges presented to it, and it constituted a danger to its present and future.

This is the effort of the bastard, but it is from us that it is from God and His help, and that our Palace is the weakness of his leg deficit us, and thank God before and after

ملخص التقديم:

يعد التاريخ للحركة العلمية و العقلية ، حلقة مهمة من التاريخ العام ، فالتاريخ ليس انتصاب فلان مكان فلان ملكا ، و خلع آخر أو هلاكه ، فحسب كما انه ليس مجرد سلسلة من الأحداث السياسية الممضية إلى نشوء الدول و زوالها ... انه كل مظاهر العمران البشري ، من علوم و اقتصاد و فنون و تفكير ، وكل هذا معا يصنع حركة التاريخ الدائبة.

و في تاريخنا الإسلامي التليد ، فانه من اجل ما صنع ملامحه ، هو تطور الحرة المذهبية في الفقه و الاعتقاد ، منذ بدايتها في عصر الصحابة الكرام رضوان الله عليهم إلى ما بعدهم .إلى يومنا هذا، و يعتبر المذهب المالكي من أكثر المذاهب الفقهية السنية التي لاقت قبولا و انتشارا في بلاد الغرب الإسلامي ، حيث لم يكد يمر القرن الثاني للهجرة حتى كان المذهب المالكي يغمر بسناه المغرب و الأندلس.

و في هذا السياق تأتي دراستنا هذه لتاريخ المذهب المالكي في الأندلس ، فهدفنا إذن هو التعرف على إحدى حلقات تاريخنا ، و الاقتراب من ملاحظة الظاهرة ، بقدر ما تتيحه هذه الصفحات المحدودة ، وبقدر ما أتيح لنا من مصادر ومراجع ، و لقد حاولنا ما في وسعنا إن نطرق إشكاليات كثيرة ، على رأسها ما تعلق بكيفية دخول المذهب المالكي إلى ارض الأندلس و تعليل انفراده بهذه البلاد ، وهي الظاهرة المميزة لتاريخ الأندلس حقا .

و في سبيل ذلك ، كان لزاما علينا أن نتعرف على بعض ملامح المذهب من خلال دراسة رجاله و طبقاتهم ، مبتدئين بمن سبقوا إلى التأسيس من تلاميذ مالك ، الذين عاصروه و اخذوا عنه مباشرة متطرقين للكتب الرئيسة للمذهب و الموسومة بالأمهات .

على أن مدار موضوعنا ، هو حول إشكالية انفراد المذهب بالأندلس، و دور الدولة في ذلك فتوسعنا بعض الشيء في ذلك ، من خلالا تحليلات و طروحات المؤرخين و غيرهم.

و لكي تكتمل الصورة حالة المذهب في تلك الديار ، عالجنا أيضا مسالة تقهقر المذهب و مال إليه من انحطاط ، و ما علة ذلك ؟ و ما ملامحه ؟

و أخيرا كان من تمام هذه المقاربة ، أن ندرس ظاهرة ثبات صرح المذهب أمام التحديات الفكرية و السياسية التي عرضت له ، و شكلت طرا على حاضره و مستقبله ، ثم كيف قدر على تجاوزها.

و قد قسمنا عملنا هذا على اربع مباحث ، جاء أولها متناولا للمذهب المالكي عموما ، دون غوص في أعماق هذا المبحث مكتفين باكتشاف أهم قسماته. و ذلك من خلال التعريج على حالة الأندلس المذهبية بعد الفتح ، و عوامل تغلغل المذهب المالكي إلى تلك الديار ، و التركيز على دور السلطة في تثبيته ، أما المبحث الثاني فتكلم عن مصادره

و طبقات فقهائه ، و تطوره ، و عالج المبحث الثالث مراحل تطور المذهب في الديار الأندلسية ، و كذا انحطاط المذهب و تقهقره، و أما رابع المباحث فقد عنينا من خلال مطالبه ، بدراسة ابرز التحديات التي واجهها المذهب و أصحابه ، وكيف واجهها و انتصر فيها.

و بعد... فهذا جهد المقل المعترف بقصوره و تقصيره ، وتواضع بضاعته و الله نسال ان يسدد خللنا. و الحمد لله من قبل و من بعد.

أولا–المذهب المالكي في الأندلس

أ–الحركة المذهبية في الأندلس قبل دخول المذهب المالكي :

بدأت العلوم الدينية في الأندلس بانتقال بعض الصحابة و التابعين إليها في طالعة موسى بن نصير ، و من الصحابة المنذر أو المنذر[1]، ومن التابعين موسى بن نصير نفسه ، و علي بن رباح وحنش بن عبد الله الصنعاني ، وكان هذا الأخير علم التابعين ، وكان أهل الأندلس يفتخرون بوجوده بينهم ، و هؤلاء و أمثالهم بذروا البذرة الأولى في العلوم الدينية بالأندلس، ولم تكن هذه البذرة في الواقع إلا أصول التشريع الأولى ،وهي الكتاب و السنة و المغازي ، و لقد كان هذا عملا جليلا قام به هؤلاء الصحابة و التابعون ، و كانوا يعدون الرعيل الأول للعلوم الدينية ، و كان من هؤلاء الرعيل الفقهاء الأوائل و المفتون و القضاة ، وهذا طوال مدة لا تقل عن ستين سنة من 95–150هـ ، أي قبل قدوم ما يعرف بالمذاهب.

ولا ريب أن القضاة الأوائل كان لقبهم في البداية قاضي الجند كان لهم دور هام في نشر العلم و تفقيه الناس سيما أن عددا كبيرا من هؤلاء الجند كانوا من البربر و من حديثي الإسلام ، ومن أوائل هؤلاء القضاة مهدي بن مسلم ، و عنترة بن فلاح و مهاجر بن نوفل القرشي ، ويحي بن يزيد التجيبي الذي عاصر دخول عبد الرحمان

الداخل إلى الأندلس عام 138هـ ، و في زمنه تحول اسم قاضي الجند إلى قاضي الجماعة ، وكان مقره في قرطبة قبل أن يتخذها الأمويون ، ثم جاء بعدهم معاوية بن صلاح الحضرمي قاضي الجماعة ، ومما يدل على مكانته رواية الخشني(قال لي محمد بن احمد بن خيثمة لوددت أن ادخل الأندلس ، حتى أفتش عن أصول الكتب معاوية بن صالح ، وقال ابن أيمن فلما انصرفت طلبت كتبه ، فوجدتها قد ضاعت لسقوط همم أصحابها، ولاشك أن معاوية بن صالح هذا هو من أوائل السلسلة الطويلة الجليلة من فقهاء الأندلس[2].

ومع أن معاوية بن صالح كان من السائرين في طريق مالك بن انس ، غير انه لم يكن مالكيا ، لان مذهب مالك لم يكن يومئذ قد تبلور وانتظم ، و لذلك فغاية ما أخذه من مالك هو الحديث. و هكذا كانت صفة من دخل الأندلس ممن عاصره أمثال سعيد بن أبي هند ، وعبد الرحمان بن موسى الهواري ، فهؤلاء جميعا كانوا فقهاء محدثين ، و لم يضعوا أسس المذهب المالكي[3].

على الأندلس عرفت بجانب هذا الذي ذكرناه انتشار مذهب فقهي آخر هو المذهب الإمام الاوزاعي إمام الديار الشامية ، ومما ساهم في انتشاره في الأندلس قدوم طالعة بلج بن بشر و معه جموع الشاميين القيسية عام 123هـ ، وقد كان لهؤلاء على مذهبه فحملوه معهم و نشروه بالديار الأندلسية[4].

ب–عوامل تغلغل المذهب المالكي في الأندلس :

كان من الطبيعي أن ينتشر المذهب المالكي في الحجاز في بداية أمره لأنه من الحجاز نبع ، وفيه تفجر منه وانطلق نحو الآفاق ، كماه تلاميذه الإمام الذين وقدوا عليه من المشرق والمغرب ، غير أن هذا المذهب سرعان ما تقلص في

الحجاز موطن نشأته فيما ازداد انتشارا في المغرب حيث توطدت أركانه ، وقويت دعائمه حتى المذهب في رقعة تنضد من بريقه شرقا إلى جبال البرانس غربا.

ويرى المفكر أحمد أمين فان تفسير انفراد المذهب المالكي بالساحة الأندلسية يعود لأسباب منها :

-التعلق العاطفي للمغاربة بالمدينة المنورة :عظم تعلق المغاربة بالمدينة المنورة ، وفي هذاالشأن قال الشيخ محمد أبوزهرة :(إنطلا بالعلم كانوا يجدون في ملازمة درس مالك مجاورة للرسول صلى الله عليه وسلم فأقبلوا عليه أيما إقبال و لزموه أتم ملازمة)[5].فالمدينة المنورة كانت تمثل لأهل بلاد المغرب مركز للتشريع الإسلامي فيها تنزّل الوحي ، وإليها هاجر رسول الله عليه الصلاة و السلام ومنها انطلق نور الإسلام ليضيء للعالمين ظلمتهم وفيها مدفن أصحابه عليه الصلاة و السلام ، وهي التي دعا لها رسول الله في مكيالها وصاعها ومدها.وقد قيل لمالك اخترت مقامك بالمدينة وتركت الريف و الخصب ، فقال : و كيف لا أختاره وما بالمدينة طريق إلاّ سلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم و جبريل عليه السلام ينزل عليه[6].

- وقد ذكر بأن المغاربة أُعجبوا أيما إعجاب بشخصية الإمام مالك وافتتنوا به ، واتخذوه قدوة في كل شيء : حتى أحواله في معاشه و ملبسه ، وكيفية جلوسه للسماع وطريقته في الحديث[7].

وإعجابهم بحسن سيرته ، وموطن نشأته واستقامة سلوكه وجديته في إخلاصه في بذل العلم ، التزامه الصادر بإتباع نصوص الكتاب والسنة والقياس الواضح فما من مسالة عرضت عليه إلا والتمس لها حلا في الكتاب والسنة ، فان لم يجد ذهب إلى القياس الصحيح ، فإذا لم يجد اعتذر عن الإفتاء والحكم ، واكتفى بجملته المحببة لديه (لا ادري) وللأثر الوارد في شان عالم المدينة الذي حمله بعض العلماء عليه

قوله صلى الله عليه وسلم: (يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم ، فلا يجدون عالما اعلم من عالم المدينة)، قال سفيان بن عيينة : كنا نسمع أهل المدينة يقولون انه مالك بن انس[8] .

-إن مذهب مالك حسبه اقرب لمزاجهم ، فهو يعتمد على الحديث و على إجماع أهل المدينة، و هي أمور واضحة لا لبس فيها ، بعكس المذهب الحنفي القائم عل القياس و التعليل و العقل ، و هذا المنهج أوفق لعقلية الأندلسيين الذين كان اغلبهم من الجند العرربي البسيط ، ومن البربر حديثي الإسلام. .(شوقي ، ص)، فالمغاربة بطبعهم يحبون أن يعيشوا البساطة والوضوح وينفرون من كل ما هو غامض ومعقد، ولعله السبب في رفضهم لفكر الخوارج وعقيدة الشيعة رغم المحاولات الملّحة التي بذلها أنصار هاتين العقيدتين ردحا من الزمن[9].

وفي ذلك جاء المذهب المالكي مسايرا لعقليتهم و ذلك باعتماده على النص والنقل وعلى الأثر والرواية أكثر من اعتماده على الرأي والجدل، بالإضافة إلى أنّه يتميز بكثرة مراعاته لأعراف النّاس وعاداتهم، فهو عملي أكثر منه نظري ، لذلك وجد فيه المغاربة من خلال مرونته وواقعيته واستقاء جميع أصوله من النص الشرعي ما أغراهم به، فاتبعوه وفضلوه على ما سواه، فصار عندهم عادة وفطرة لا تحتاج إلى دليل[10].

-كما أضاف ابن خلدون عامل الترابط البيئي بين الحجاز وبلاد المغرب من حيث الرحلة ، حيث كانت الرحلة إلى الحجاز هي غالب رحلة أهل المغرب نحو بلاد المشرق وفي ذلك قال: (... لم يقلدوا غيره إلاّ في القليل لأن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز ، وهو منتهى سفرهم . والمدينة يومئذ دار العلم ومنها خرج إلى العراق ، ولم يكن العراق في طريقهم فاقتصروا عن الأخذ عن علماء المدينة ، وشيخهم يومئذ و إمامهم مالك

وشيوخه من قبله وتلميذه من بعده . فرجع إليه أهل المغرب و الأندلس وقلدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته)[11].

و يبدو أن هذا التفسير البيئي الذي يرى كما ذكرنا أن الأقاليم التي ظهرت أو وفدت إليها المذاهب الفقهية تأثيرا على المذاهب من ناحية المسائل المتجددة او التعريفات أو الترجيح أو التعقيد ، أي بمعنى آخر أن مناهج المذاهب الفقهية قد تأثرت بالطابع المحلي للأقاليم[12] .

-خلو الأندلس من المنازعات المذهبية عموما ، إذ عدى وجود العصبيات المضرية منها و اليمنية ، و ما نجم عنهما من أحزاب و اضطرابات فان الأندلسيين خلت إلى غاية القرن 2هـ من أي تأثيرات مذهبية مشرقية سواء كانت فقهية أو عقدية، و لذا يقول مصطفى الشكعة : و ليس من شك أن كثرة تلاميذ مالك و انتشارهم في الأصقاع الإسلامية ، كان سببا رئيسا في انتشار المذهب و غلبته على المذاهب أخرى ، غير أن هناك عاملا هاما أيضا و هو السبق الزماني الذين كان لصالح مذهب مالك ، و كذا القرب المكاني أي قرب الحجاز من الأندلس و إمكانية الاتصال بها بشكل دوري بعكس العراقيل حيث كان مذهب الأحناف.

-عقد المغاربة العزم على الرحلة إلى المشرق فقصدوه زرافات ووحدانا ، ينهلون و يكرعون من علومه ومعارفه و آدابه ، غير أن رحلاتهم تلك لم تكن على قدر متساو من حيث القصد ، ولا من حيث الزمن ، ولا من حيث المحتوى[13]. وحسب العلامة بن خلدون أن سبب انتشار المذهب المالكي يرجع أساس إلى رحلة المغاربة إلى الحجاز غالبا فنقول ((مذهب مالك رحمه الله فاختص بمذهب أهل المغرب والأندلس وان كان يوجد في غيرهم إلا انه لم يقلدوا غيره إلا في القليل[14].

كماأن رحلة المغاربة إلى الإمام مالك والأخذ عنه ، قال ابن خلدون: (وأما مالك رحمه الله تعالى فاقتضى بأهل المغرب والأندلس وان كان يوجد في غيرهم إلا إنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل لما أن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز وهو منتهى سفرهم)[15].

– رسالة علم الإمام مالك: لقد انجذب أهل بلاد المغرب لعلم الإمام مالك لأنه نبت وترعرع في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سقي بعلم أتباعه الذين أخذ عنهم الإمام مالك واستفتاهم في المسائل ، وجمع عنهم الحديث ونظر في أعمالهم التي رآها الإمام مالك مصدر لاستنباط الأحكام لأنها لا تعدوا أن تكون إلاّ من عمل أقره أو سكت عنه النبي عليه الصلاة و السلام ، وقال فيه شمس الراعي الأندلسي وهو يتحدث عن مذهب الإمام مالك : (ومن وجوه الترجيح لمذهب مالك كونه مذهب أكثر أصحاب رسول الله والتابعين له في مدينته عليه الصلاة والسلام لأنّها مهبط الوحي ودار العلم)[16].

فكان ينظر أهل بلاد المغرب إلى مذهبه بأنه أصل المذاهب لأن جلّة أئمة المذاهب تعلموا على يديه و أخذوا منه الحديث ، كما أن بيئة هذا المذهب هي البيئة التي انتشر منها نور العلم لكامل الأصقاع و أنها كانت مركز الفتوى في مجمل مراحل العهد الراشدي خاصة مرحلة أبي بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما و أنها كانت أكثر المناطق إيواء للتابعين في عصر الإمام مالك الذي كان أقرب الأئمة إلى مصادر العلم .

فملائمة مذهبه لطبيعة المغاربة :ذلك أن المذهب المالكي – كما هو معروف عنه – مذهب علمي يعتد بالواقع ، ويأخذ بأعراف الناس وعاداتهم ، ففقهه عملي أكثر منه نضري ، يتماشى مع طبيعة الفطرة في بساطتها وطموحها ، دون تكلف أو تعقيد ، وأهل المغرب بطبعهم يميلون إلى البساطة والوضوح ويفرون من

النظريات المتطرفة لان بلدهم لقيت المتاعب والأهوال بسبب أصحاب الآراء المتطرفة ، والأفكار الشاذة ، ما جعلهم يوقنون أن الدين إنما هو القرآن والسنة ، ولا شيء بعد ذلك ، زيادة منهم على الحرص على دينهم ، والتمسك بأصوله ، خوفا من الانزلاق في مهاوي الضلالات ، ومن ثم وضعوا المعتزلة والخوارج في كفة الزنادقة وانتقدوا الأحناف ، وجاهروهم بالعداء الصريح.

– قوة عارضة الإمام مالك وتلاميذه ومن تبعهم من أئمة المذهب على اختلاف درجاتهم العلمية والاجتماعية وقد قيل ((الليث افقه من مالك لولا أن تلامذته ضيعوه)) فقد حزم هؤلاء المذهب تأصيلا وتفريعا وتأليفا ومناظرة [17].

–ما يرجع إلى موقف بعض السلاطين الذين كانوا يلازمون رعاياهم بالتشبث بهذا المذهب[18]. وقد كان لهذا العامل دور جبار في ترسيخ جذور المذهب بهذه البلاد ، وهيمنته عليها ، وهو عامل تأييد السلطة ، وسنفرد لهذا مطلبا خاصا.

ج–دور السلطة في التمكين للمذهب المالكي:

كان للسلطان بالأندلس دور في التمكين للمذهب ،ن وجعله ينفرد بالساحة الأندلسية دون غيره ، و تتفق الروايات التاريخية لهذا الشأن . و يرى الأستاذ مصطفى الشكعة نقلا عن إخباري الأندلس : أن فريقا من حجاج الأندلس زار شيخ علماء المدينة مالك ، و جرى الحديث مبسطا فيه بينه و بينهم ، فسألهم عن أحوالهم و سيرهم ، و سيرة حكامهم فيهم –وكان آنذاك – هشام بن عبد الرحمان ، وفي رواية عبد الرحمان نفسه ، فامتدح الأندلسيون حاكمهم ، و قالوا انه يأكل الخبز الشعير و يلبس الصوف ، ويجاهد في سبيل الله ، واخذوا يعددون مناقبه ، و هي مناقب مفقودة في خليفة بغداد ، فلم يكن من مالك إلا انه امتدح أميرا على هذا القدر من الصفات ، فقال : ليت أن الله زين حرمنا بمثله ، وحين عاد القوم إلى الأندلس ابلغوا الأمير بما قاله مالك ، و لم

يكن مالكا جديدا على الأمير ، فقد كانت سمعته تطبق أنحاء البلاد ، كما أن كتابه الموطأ قد انتقل إلى الأندلس ، فبدأ يقتنع بشخصية مالك ، ومن ثم التفكير في اتخاذ مذهبه مذهبا للأندلس[19].

و هكذا فان هشام بن عبد الرحمان الداخل الذي تولى الإمارة الأموية الأندلسية عام 172هـ ، يكون هو الذي اخذ الناس جميعا في الأندلس، بالتزام مذهب مالك ، و صير الفتيا و القضاء، و ذلك خلال العقد الثامن من المائة الثانية للهجرة أي قبل وفاة مالك بقليل.

و هكذا استوثق المذهب من أمر الدولة ، سيما أن يحي بن يحي الليثي كان مكينا مؤتمنا عن هشام ، فكان قاضي الجماعة، و هو منصب يعين في الأندلس يعني قاضي القضاة ، وكان هشام لا يولي القضاء إلا من أشار به ، فانتشر المذهب في القضاء كما في الفتيا.

و أمر في البلاد ألا يقضى إلا بمذهب مالك ، بل و بلغ الأمر في زمن الحكم بن هشام أن اقتصر على ما رجحه ابن القاسم تلميذ مالك من أقواله وفلا يتجاوز إلى غيرها ، و يعتبر البعض أن هذا الصنيع من أموية الأندلس دليلا على أن مالك كان أمويا سيما و انه أفتى ببطلان بيعة العباسين إذ كانت بالإكراه.

و بعلمهم توسلوا في ذلك بقصة ليس على مستكره طلاق ، التي اشتهرت و التي اضطهد بسببها مالك ، و لكن البعض ينفي ذلك ، و يقول أن إدريس الأول بن عبد الله الكامل مؤسس دولة الأدارسة قد تبنى مذهبه ، فهل في ذلك داع لان يقال أن مالك حسني التروعي[20].

و لذا تعتبر الصلة القوية التي كانت تميز علاقة الإمام مالك بن أنس بالبيت العلوي عامل من عوامل تغلغله في قلوب المغاربة الذين كانوا يحبون البيت العلوي ويعلون من

شأنهم ، فالإمام مالك تلقى جزءا من علومه على يد عبد الله الكامل بن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب والد إدريس مؤسس الدولة الإدريسية (172هـ) ، ثم إن مالكا كان يناصر محمدا النفس الزكية شقيق إدريس ، لذلك نجد بأن الأدارسة[21] لم يعارضوا وجود المذهب المالكي في المغرب الأقصى ، بل أقروه هناك ، حتى أن إدريس بن عبد الله نفسه كان يصرّح بأنه أولى بالمذهب المالكي في المغرب دون غيره[22] ، و ذلك لعدة اعتبارات منها :

أن الإمام مالك يروي في موطأه عن عبد الله الكامل والد إدريس ، بالإضافة إلى موقفه من العباسيين لصالح أخ إدريس المسمى محمدا و المعروف بالنفس الزكية ، حيث أفتى عند قيام هذا الأخير بأن بيعة أبي جعفر لا تلزم لأنها كانت على الإكراه ، و ضرب في ذلك كما هو معروف ، وكان قد أفتى ببطلان الطلاق المكره و سقوط يمين الإكراه على العموم ، اعتمادا على قوله صلى الله عليه و سلم : (ليس على مستكره يمين)[23].

و بالعموم فإن ارتباط المذهب المالكي بعقيدة السنة من أهم عوامل تشبث الناس به في هذه الربوع من علماء و عامة و حكام ومحكومين لأنهم رأوا فيه ما يوحدهم فكريا و سياسيا ، وكانوا قد خبروا قبله من مذاهب الفقه كمذهب أبي حنيفة و الشافعي و الأوزاعي ، ومن المذاهب الفكرية كالمعتزلة و الخوارج و الشيعة ، و لم يجدوا مذهبا يوحدهم أفضل من مذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه لأنه شديد الحرص على إتباع السنة و مقاومة البدع ، بالإضافة إلى قدرة المذهب المالكي على الإجابة عن النوازل و المستجدات لأنه يقوم على نحو ستة عشر أصلا من أصول الاجتهاد و الاستنباط ، بالإضافة إلى توسّعه في الأخذ بالمصلحة و العرف و سدّ الذرائع مما أتاح له المرونة في التشريع مما جعل علماؤه لا يجدون مشكلا في إيجاد الحلول في المسائل المستجدة باعتبار

أنه مذهب واقعي بعيدا عن الخوض في الفرضيات و التوقعات مثلما هو عليه الشأن عند الأحناف.

أما الشيخ العلامة أبو زهرة فله رأي آخر في الموضوع ، إذ يعتبر أن الأمويين و هم حديثو عهد بالإسلام بالبلاد الأندلسية ، وهي تموج بالعواصف و الأنواء السياسية ، كانوا في حاجة إلى عامل تثبيت ملكهم ، فوجدوه في المذهب المالكي ، يقول رحمه الله : و لعل ذلك كان من الزلفى للجمهور إذ قدروه ، أو زلفى له – اي مالك –ليذكرهم بالخير ، أو يستثمر ذكرهم به "[24].

و أيا ما كان الأمر فان دور السلطان في حد ذاته ، بغض النظر عن النزعة السياسية للملك ، أو عن دوافع السلطان ، كان له اثر بالغ في التمكين للمذهب بالشكل الذي جعله يهيمن على مؤسسات الأندلس الرسمية و الشعبية ، و الناس على دين ملوكهم.

ويعلق ابن حزم الظاهري على هذا الوضع قائلا : أن مذهبين انتشرا في بادئ أمرهما بالرياسة و السلطان ، مذهب أبي حنيفة و مذهب مالك بالأندلس[25].

وهذا يدفعنا للكلام عن المغرب ، وذلك لوثاقة صلته بالمغرب ، ومن خلالا مرحلتين اثنين: احداهما باكرة جدا أي في عصر مالك ، وهي من خلال دولة الادارسة و الثانية لاحقة من لها خلال القرن 5هـ ، في دولة المرابطين ، ففي نفس الوقت الذي كان هشام بن عبد الرحمان في الأندلس 172هـ يمكن للمذهب المالكي ، كان إدريس الأول في المغرب الأقصى ، و كذا الوسط 172هـ ، يمكن له أيضا ، إذ بمجرد أن اطمأن إدريس لتدعيم أركان دولته ، ناهض العقائد الموجودة كالمعتزلة و الخوارج ومذاهبهما ، و جمع الناس على عقيد السلف ، و دعاهم إلى الانتصار على مذهب مالك، و جاءهم بالموطأ فنشره بينهم ، و كانت نسخة على بن زياد التونسي ت 183هـ ، موجودة بافريقية وقتذاك ، و كان إدريس يقول : نحن أحق بإتباع مذهب مالك و قراءة كتابه "، و ذلك

لرواية مالك في موطأه عن والده عبد الله الكامل بن الحسن.و ربما لما كان مالك يفتي ببطلان بيعة المنصور أبي جعفر العباسي ، وصحة البيعة لمحمد النفس الزكية ، أخوه إدريس الأول ، وقد لحق مالكا في ذلك ما لحقه من الأذى[26].

فانتشر المذهب لذلك بقوة السلطان في المغرب الأقصى و الوسط ، كما انتشر في المغرب الأدنى ، بقوة عارضة تلامذة مالك ، كاسد بن الفرات ، وسحنون وغيرهما ...، و استمر الحال على ذلك حتى جاء المرابطون في القرن 5هـ ، و في هذا الشأن يقول المستشرق ألفرد بل : وكان الأمراء المرابطون مستمسكين بشعائر الإسلام السني على مذهب مالك ، وهو الذي فرضوه على رعاياهم ، و الشاهد في ذلك نجده في سير زعمائهم ، و على رأسهم يوسف بن تاشفين الذي ملك حوالي خمسين سنة ، وسار على طريقة أستاذه عبد الله بن ياسين المالكي ، فلم يكن يثق في غير فقهاء المالكية[27].

و الأمر ذاته يؤكده عبد الواحد المراكشي في كتابه المعجب : قائلا عنه :" و اشتد إيثاره لأهل الفقه و الدين ، فكان لا يتقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء ، وهم من المالكية دون سواهم ، فكان إذ ولى أحدا من قضاته ، كان فيما يعهد به إليه ، لا يقطع أمرا ، وان لا يبت حكومة في صغير أو كبير إلا بمحضر من أربعة فقهاء، فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغا عظيما ، لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من تاريخ الأندلس ... ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ، إذ لا يحض عنده لا من علم الفروع ، اعني فروع مذهب مالك، فنفقت في ذلك الزمان كتب المذاهب و عمل بمقتضاه".[28]

و لا ريب أن شهادة هذا المؤرخ بهذه العبارة ، وبهذا التعبير اصدق بيان على دور السلطان في التمكين للمذهب ، و ذلك بعد قرون من ترسخه الأول ، و من طرائف ما تولد عن هذا الوضع ما ذكره المراكشي في كتابه الأنف ، من أن هذه الحظوة أدت إلى

اتساع مكاسب الفقهاء، ورخاء أحوالهم ، وكثرة أموالهم ، حتى حسدهم غيرهم في ذلك ، ورماهم بالانتهازية ، وقد عبر عن هذا احد الشعراء قائلا:

أهل الرياء لبستم ناموسكم كالذئب ادلج في الظلام العاتم

فملكتم الدنيا بمذهب مالك و قسمتم الأمـــوال بان القاســم

و ركبتم شهب الدواب بأشهب و باصبغ صُبغت لكم في العالم[29]

و لقد أسهبنا في الكلام عن دور المرابطين في تثبيت مذهب مالك ، لأنهم حكموا العدوتين معا ، فكانت سنتهم هذه شاملة للأندلس أيضا.

ثانيا : المذهب المالكي في الأندلس (رجاله و مصادره)

أ/ مشاهير طبقات الفقهاء المالكيين بالأندلس:

كان تلاميذ مالك في الأقطار من الكثرة بمكان ، حيث كانت المدينة المنورة مقصدا للزائرين ، يلتقي فيها طلبة العلم من كافة البلدان الإسلامية (القطان)، وأكثر من رحل إليه المصريون و المغاربة من أهل افريقية و الأندلس ، وهؤلاء هم الذين تولوا نشر مذهبه بتلك الأصقاع ، ثم فشا المذهب بعد ذلك في البصرة و العراق و خراسان[30] .ومنذ منتصف القرن الثاني للهجرة ، غدت الأندلس معقلا للمذهب المالكي بفضل تلاميذ مالك الكبار القاطنين بها ، و إنما قلنا مشاهير الطبقات لتعذر الإحاطة بكل طبقات الفقهاء في هذه الدراسة الموجزة.

في الطبقة الأولى و في غرتها :

-زياد بن عبد الرحمان : و كنيته أبو عبد الله ، ويلقب عند أهل الأندلس بشبطون ، وقد سمع من مالك موطأه ، كما اتصل بالليث بن سعد و أبي عيينة ، و كانت له إلى مالك

رحلتان ، وسماه أهل المدينة فقيه الأندلس، و هو أول من ادخل الموطأ إلى الأندلس و قد توفي سنة 193هـ[31]..

-عيسى بن دينار الأندلسي ، لرحل فسمع من ابن القاسم ، وعول عليه و انصرف إلى الأندلس ، و كانت الفتيا تدور حوله ، و لا يتقدم احد في قرطبة ، وهي حاضرة الأندلس ،يومها كما أسلفنا – و كانت له رياسة بعد انصرافه من المشرق، وكان ابن القاسم تلميذ مالك يعظمه ، و يصفقه بالفقه و الورع ، قال عنه انه علم أهل مصرنا – أي الأندلس- المسائل ، وكان افقه من يحي الليثي على جلالته و عظم قدره ، و شيعه ابن القاسم عند انصرافه من مصر ثلثا فراسخ ، فعوقب فيذلك ، فقال : تلومنني أن شيعت رجلا ، لم يخلف بعده افقه و لا أورع ، و قد توفي رحمه الله بطليطلة سنة212هـ.

يحي بن يحي الليثي : و جده يدعى وسلاس و هو من مصمودة البربرية ، ولد سنة 151هـ ، تلقى العم عن شبطون ، ثم اتصل بمالك سنة 179هـ ، سنة قبل وفاته، فسمع منه موطأه ، وعنه اخذ الرواية المشهورة عنه الموطأ ، و له رحلة أخرى تفقه فيها على ابن القاسم بمصر ، و قدم الأندلس بعلم كثير ، فعادت فتيا الأندلس بعد عيسى بن دينار الرأى رأيه ، و يعتبر يحي بن يحي الليثي ، من أكابر أصحاب مالك عموما ، و كان مالك يعجبه سمته و عقله[32].

وهناك قصة تدل على حاله و سمته أوردها ابن فرحون ، كما أثبتها الشيرازي ، و مفادها انه كان عند مالك يوما أصحابه ، إذ قال قائل ، قد حضر الفيل ، فخرج أصحاب مالك لينظروا إليه كلهم ، إلا هو، فقال له مالك ، لم تخرج لترى الفيل ، لأنه لا يكون بالأندلس ؟ فأجابه يحي : إنما جئت من بلدي لأنظر إليك فأتعلم من هديك و علمك ، و لم اجيئ لأنظر إلى الفيل ، فأعجب به مالك و سماه عاقل الأندلس.

و قد انتهت إليه الرياسة في الفقه و الفتيا و القضاء ، و لقي قبولا ، وحصل جاها عند أموية الأندلس (هشام من بعده الحكم) ، توفي سنة 234هـ.

--عبد الملك بن حبيب السلمي : أصله من طليطلة و انتقل جده سليمان إلى قرطبة ، ثم غادرها أبوه في فتنة الربض إلى البيرة ، تعلم بالأندلس على يحي بن يحي الليثي و عيسى بن دينار و الحسين بن عاصم ، ثم رحل سنة 208هـ فسمع ابن الماجشون و مطرفا ، و عبد الله بن الحكم ، واسد بن موسى و غيرهم وعاد إلى بلده سنة 216هـ ، و استقر بالبيرة ، ثم نزح عنها بطلب من عبد الرحمان بن الحكم الأموي إلى قرطبة ، وكان إلى جانب يحي بن يحي الليثي في المشاورة و المناظرة ، و انتقلت إليه الرياسة من بعده ، وكان حافظا للفقه المالكي ، غير انه كان غير عالم بالحديث، ولا له معرفة بصحيحه من سقيمه ، و قد جمع ابن حبيب إلى الفقه معرفة في الأدب ، و أثنى عليه ابن المواز ، فوصفه بالفقه و العلم ، و هو مؤلف كتاب الواضحة الذي هو من أمهات المذهب- كما أثبتناه في موضعه -،وقد توفي سنة 238هـ. و بعد هذه الطبقة المؤسسة يأتي :

-قاسم بن اصبغ : من أهل قرطبة ولد سنة 244هـ، سح بمصر و القيروان و العراق ، ألف كتابا طويلا ، ثم اختصره المجتنى و قدمه للحكم المستنصر ، وفيه ألف و اربعمئة و تسعون حديثا مبوبة على أبواب الفقه ، وكان لله الفضل في نشر العلم بالأندلس على هذه الطريقة.

-بقي بن مخلد : و قد ساعد عل تدعيم مذهب مالك بالأندلس ، وكانت كتبه كتب حديث و فقه ، و لما أراد ابن حزم أن يفخر بما في الأندلس من علماء ، كان بقي هذا من احد الذين افتخر بهم ، و قد ألف تفسيرا كبيرا ، قطع ابن حزم بأنه لم يؤلف مثل تفسيره، و لا تفسير ابن جرير الطبري ، و غيره ...

و يبدو أن بقي بن مخلد هذا ، حاول أن يجدد في طرائق العلم و مناهجه بكيفية لم ترض آهل الأندلس، فاتخذوا منه موقفا على النحو الذي ذكر صاحب الاعتصام الشاطبي إذ قال :" و لقد لقي الإمام بقي بن مخلد حين دخل الأندلس آتيا من المشرق ، من هذا الصنف الأمرين ، حتى اصاروه مهجورا الفناء ، مهتظم الجانب ، لأنه من العلم بما لا يد لهم به ، إذ لقي بالمشرق احمد بن حنبل ، و اخذ عنه مصنفه ، وتفقه عليه ، و لقي أيضا غيره ، و كان هؤلاء المقلدة قد صمموا على مذهب مالك ، بحيث انكروا ما عداه ، و هذا تحكيم الرجال على الحق ، و الغلو في محبة أهل المذهب و عين الإنصاف أن ترى الجميع فضلاء".وهذا النص يبن لنا أن التعصب المذهبي قديم الشأن بالأندلس.

و في الطبقة الموالية (وفيات القرن 4هـ)[33]:

-محمد بن يحي بن لبابة الأندلسي : و له اختيارات في الفقه خارجة عن المذهب ، و له تآليف في الفقه منه المنتخبة ، قال ابن حزم الفارسي: كتابة المنتخبة ليس لأصحابنا مثله، توفي سنة 336هـ.

-محمد بن حارث الخشني : تفقه بالقيروان ، ثم قدم الأندلس ، ألف كتابا في الاختلاف ، وكان يستعمل القياس ، توفي سنة 361هـ.

-عبد الله بن إبراهيم الاصيلي : و كنيته أبو محمد ، تفقه بالأندلس ، و بالقيروان ، ودخل مصر و العراق ، و صنف كتاب الآثار و الدلائل ، و هو ممن انتهى إليه هذا الأمر بالعدوة الأندلسية ، توفي 342هـ.

-يوسف بن عمر بن عبد البر : المعروف عند أهل العلم بابن عبد البر المالكي ، شيخ علماء الأندلس، و كبير محدثيها ، ومما يدل على رسوخه كتابه الاستيعاب و كتاب الاستذكار بمذاهب علماء الأمصار فيما ضمنه الموطأ من معاني الأثار ، توفي عام 380هـ.

و نكتفي بهذه الطبقة الثالثة خشية الإطالة ، على أن في غيرها من الطبقات الموالية من تحول علماء المذهب و أعياله الكثير ، كابي سعيد البرادعي ،و أبو الوليد الباجي ، و ابن رشد و المازري ، وأبي بكر بن العربي المالكي ، و القاضي عياض صاحب المدارك وغيرهم من أساطين المذهب ممن كانت لهم لمساتهم في مسير تطور المذهب المالكي بالأندلس.

ب/الأمهات الأربع للمذهب المالكي :

تشتهر في الفقه المالكي عبارة الأمهات أربع و هي المدونة و الموازية و العنبية و الواضحة ، و هذه العبارة تشير إلى مصادر الفقه المالكي ، بعد الموطأ ، وهي التي جمعت مسائله و فروعه و أدلته ، و سنبسط القول في هذا :

-المدونة : لصاحبها عبد السلام بن سعيد التنوخي ، المعروف بسحنون ، و المدونة كتاب جمعه سحنون ضم فيها مسائل الفقه المالكي ، وقد غدت أهم كتب الفقه المالكي بعد الموطأ ، و سحنون (الذي لعله ولد عام 160هـ) كان قد أعجزه الفقر من السفر إلى المدينة ، فاكتفى بتلاميذ مالك بمصر ، ابن القاسم و أشهب وابن وهب ، ز عبد الله بن الحكم ، فتتلمذ عليهم ، وحمل معه الاسدية فعرضها على ابن القاسم العتقي ، و كان قد أمر ابن الفرات على ما فيها من قبل ، فرجع عن ذلك بعض ما فيها ، وزاد فكتب إلى اسد بن الفرات ، إني أعارض كتبك أي الاسدية – بكتب سحنون ، فاني رجعت عن أشياء مما رويتها عني ". والمدونة هي أصل المذهب المالكي وعمدة الفقهاء في القضاء والإفتاء والمرجع روايتها على سائل الأمهات وهي الأصل الثاني بعد الموطأ في الفقه المالكي[34].

وممن اعتنى بدراستها الفقيه ابن رشد في كتابه الطويل المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأمهات الشرعية و التحصيلات المحكمات[35].

-الواضحة: وهي من أمهات مصادر الفقه المالكي ألفها عبد الملك بن حبيب الأندلسي ت 238هـ ، وقد تتلمذ لعبد الله بن الحكم وعبد الملك ابن الماجشون بالمدينة ، وعاد لقرطبة سنة 216هـ ، و ذاع أمره فقربه الأمير إليه و انفرد بالمشاورة بعد يحي بن يحي الليثي ، ثم ألف كتابه الواضحة ، و يتميز عن المدونة باعتنائه باستخراج المعاني و بيان الأصول التي قامت عليها الفروع ، و من ثم كان مقصده المعاني دون الحكام بعكس المدونة سحنون التي عنيت بتصحيح الرواية. وهو كتاب جليل القدر ، كبير النفع ، عظيم المنزلة في قلوب الفقهاء ، وظل مرجعا أساسيا لهم وقتا طويلا من الزمن[36] .-العتبية : و تسمى أيضا المستخرجة ، وهي الم الثالثة للمذهب و تتنسب إلى مؤلفها محمد بن احمد بن عبد العزيز العتبي ت 255هـ و تلميذ سحنون و عبد الملك الماجشون ، يقول ابن فرحون : ولذلك سميت بالمستخرجة ،لأنه استخرجها من الأسمعة (الواضحة) التي رويت عن الإمام مالك بواسطة تلاميذه ، وتلاميذهم وقد أكثر فيها من الروايات الغريبة والمسائل الشاذة مما جعل العلماء يقون منها مواقف متباينة إذ ذمها قوم ومدحها قوم آخرون كنا ذكر ابن رشد ا ناهل الأندلس اعتمدوا على العتبية و هجروا الواضحة[37].

-الموازية : و هي الأم الرابعة من مصادر الفقه المالكي ، ومؤلفها محمد ابن إبراهيم بن زياد الاسكندراني ت 269هـ ، وهو المعروف بان المواز ، وهو من فقهاء المذهب بمصر ، ولقد رجحها القاضي عياض على غيرها من الأمهات لصحة مسائلها و بساطة أسلوبها.

ثالثا/ مراحل تطور المذهب المالكي

من خلال استقراء المصادر التاريخية يتضح لنا بأن المذهب المالكي مر في تطوره بالأندلس بمراحل متتالية و متدرجة إلى أن حقق السيادة فيها و يمكن أن نحدد هذه المراحل[38]:

-المرحلة الأولى : و هي مرحلة نشر العلم في القرن 2هـ ، على اختيارات مالك الفقهية، في موطأه ، من الحديث ، و هذه المرحلة هي التي تولاها مؤسسو المذهب المالكي بالأندلس ، من أمثال زياد بن عبد الرحمان و الغازي بن قيس ، و عيسي بن دينار ، ويحيى بن يحي الليثي .

و إننا لنذكر هنا -بإعجاب- ما فعله هذا الاخير من تأسيسه لمجلس شورى العلماء ، وهو خاص بفقهاء المالكية ، يتشاورون فيه و يتناظرون في شؤون العلم ، وهو أشبه شيء في عصرنا بالمجامع العلمية.

ولقد وجدنا نصا صغيرا بين ثنايا ترجمة الفقيه أبو المطرف عبد الرحمان بن بشر رواية لتلميذه ابي عبد الله عتاب ، قال : كنا نجتمع عنده مع شيوخ الفتوى في ذلك ، فيشاور في المسالة ، فيختلفون فيها، و يخالفون مذهبه ، فلا يزال يحاجهم و يستظهر عليهم بالروايات و الكتب حتى ينصرفوا و يقولوا بقوله[39].، فقد ذكر القاضي عياض في ترجمته للفقيه اسحاق بن ابراهيم بن مسرة ت 354هـ أنه :" انه قدم للشورى على يد القاضي ابن ابي عيسى ، دل عليه ولي العهد ، في عدة اريد لها ، فكملت عدتهم إذ ذاك ستة عشر مشاورا [40]. و يرجع كثرة عدد المشاورين في قرطبة الى كثرة الاعباء التي كانوا يكلفون بها و هي مشاورة قاشي الجماعة ، واصحاب الاحكام بها وهم: صحاب الشرطة ، وصاحب السوق ، وصاحب المدينة ، صاحب الرد، وصاحب الاحباس ، وصاحب المظالم المواريث[41] .

ومن صلاحية النظر في الفتيا و النوازل و الحوادث الفقهية.وفي هذه المرحلة انتشر المذهب المالكي بالأندلس و امتد في أنحائها و ساد، فهي مرحلة الانتشار.

ومنهم القاضي منذر بن سعيد البلوطي : كان لا يخاف في الله لومة لائم ، و وقف وقفة مشهورة ، وهي وقفته أمام عبد الرحمان الناصر الذي احتاج إلى شراء مجشر من أحباس

(أوقاف) المرضى لقرطبة لمقابلة ذلك لمنزهه وتأذيه برؤيتهم، وبذكر القاضي عياض هاته القصة عند ترجمته لمحمد بن يحي بن عمر بن لبابة[42](ت331هـ/941م) حيث قال:" يكنى أبا عبد الله وكان من أحفظ زمانه للمذهب، عالما بعقد الشروط، وبصيرا بعللها وله اختيارات في الفتوى والفقه، وله في الفقه كتب مؤلفة، ولى قضاء البيرة والشورى بقرطبة في عهد الناصر، وقد رفع أهل البيرة عليه فعزل عنها، وعزل بعد ذلك عن الشورى وقد رفع بعض العلماء عنه، فأمر بإسقاط منزلته من الشورى، ومنعه أن يفتي فأقام عليه ذلك وقتا، ثم إن الناصر، احتاج إلى شراء المجشر من أحباس المرضى بقرطبة عدة النهر، فتشكر إلى القاضي ابن بقي فقال له ابن بقي[43] (ت324هـ/935م): لا حيلة عندي، وهو أولى بحفظ حرمه الحبس، فقال له : تكلم مع الفقهاء فيه، وعرفهم رغبتي وما أبذله من أضعاف القيمة فيه، فلعلهم يجدوا في ذلك رخصة فتكلم ابن بقي معهم ولم يجعلوا إليه سبيلا، وغضب الناصر عليهم، وأمر الوزراء بالتوجيه إليه إلى القصر وتوبيخهم، ففعلوا، فلما وصلوا إلى بيت الوزارة بالقصر، وأفحش في خطابهم، وقال لهم: يقول لكم أمير المؤمنين يا مشيخة السوء، يا مستحلي أموال الناس، يا آكلي أموال اليتامى ظلما، يا شهداء الزور، يا آخذي الرشا وملقني الخصوم، وملحقي الشرور، وملتبسي الأمور، وملتمسي الروايات لإتباع الشهوات، تبا لكم ولرأيكم.." [44]

-المرحلة الثانية ، و في هذه المرحلة برز فقهاء الطبقة الثانية ، أمثال قاسم بن اصبغ الذي ألف كتابا طويلا سماه المجتنى، قدمه للمستنصر ، كما ألف في أحكام القرآن ، و من هذه الطبقة بقي بن مخلد ، وقد نقل فقه مالك نقلة نوعية ، إذ جمع أحاديث ككثيرة ، وبوبها على طريقة أحمد بن حنبل في مسنده ، و من أوجه الاستنباط ، فكانت كتبه كتب حديث و فقه ، و في هذه الطبقة غزرت التآليف ووضح المذهب ، فهي إذن مرحلة الجمع.

و انطلق ذلك كله من خلال الدور الكبير الذي كان يقوم به هؤلاء الطلاب الذين تعرفوا على رؤية الإمام مالك الفقهية ، بما كانوا يقومون به من تعليم من خلال الدروس و الفتوى اتجاه طلاّب و مجتمع افريقية ، ومن تنقل عبر مناطق أفريقية و أربطتها لإشباع حاجة الناس من أجل التفقه في الدين ومن خلالها كانت رؤية مالك الفقهية غالبة في الفتوى مما جعلها الأقرب إلى عقول المجتمع ، مساهمين في ذلك بنشر المذهب المالكي في بلاد المغرب ، ومن أبرز هؤلاء الذين تعرفوا على رؤية مالك الفقهية و تشرّبوها في المشرق ، و شكّلت لهم قاعدة الفهم الفقهي[45] .

-المرحلة الثالثة : و هي مرحلة التوسع في الاستنباط من القران ، و الأحاديث ، و يمثلها ابن عبد البر الذي انشأ مدرسة التوسع في الاستنباط ، و سار على نهجه تلاميذته من بعده ، و يظهر هذا في كتابه الشهير التمهيد ، وكان كتابا واسعا ملأه بالكلام على فقه الحديث ، كما ألف الكافي في الفقه ، على مذهب مالك ، وكتاب الاستيعاب في تراجم الصحابة سبق ابن حجر العسقلاني ، الذي ألف بعده كتاب التهذيب ، فهذه إذن مرحلة التخصص .

-المرحلة الرابعة : و هي مرحلة تقعيد قواعد المذهب و تأصيل أصوله و الاهتمام بفقه المقارنات ، وكان من فقهائها الشاطبي صاحب الموافقات و الاعتصام ، و أبو الوليد الباجي المحقق الأصولي المالكي صاحبأصول الأحكام ، وابن رشد الفقيه الذي ألف كتاب بداية المجتهد و نهاية المقتصد في فقه الخلاف ، و أوضح فيه أسباب الخلاف و علله و قواعده[46].

ب-المذهب في عصر التقهقر :

يمكننا أن نحدد نهاية القرن 6هـ ، و ودخول القرن 7هـ تاريخ التقهقر المذهب المالكي ، و بداية جموده ، ولقد كان من معالم ذلك :

-الغلبة التامة للتقليد ، واختفاء روح الإبداع الاجتهاد.

-عدم الاهتمام بعلم الأصول و انكباب عامة الفقهاء على الفروع.

-الاتجاه إلى المختصرات ، أي باختصار ما هو موجود من كتب المذاهب، وإنشاء المنظومات الفقهية، ثم القيام بشرحها ، و التعليق عليها على شروحها في حواشي الواضحة و العتبية بل الموطأ نفسه ، و الاكتفاء برسالة أبي زيد و مختصر خليل.

-تنامي روح التعصب المذهبي ، و العدوان على كل منتصب للتجديد ، و هو ما سوف نبسك الكلام فيه في الصفحات المتتالية.

-إحدى ملامح هذا الانحطاط الذي لحق بالمذهب ، و هي قضية الاختصار ، و المقصود به اختصار الكتب الفقهية المطولة ، و قد يكون ذلك عن طريق المنظومات الفقهية ، وهذا الأمر لم يكن في الواقع بدعة أندلسية ، بل كان عاما للعالم الإسلامي، غير انه سار في وجهة غريبة ، و هي الاجتهاد في جمع كثير من المسائل الدقاق في القليل من الألفاظ، و لما كانت السليقة العربية ، عند أهل تلك الأمصار ، قد ضعفت تحول هذا الكلام إلى المختصرات ، إلى ما يشبه الألغاز ، فكان المؤلف لم يكتبه ليفهم بل ليجمع[47].

وقد نقل الشيخ العلامة محمد الخضر بك في كتابه المبرز (تاريخ التشريع الإسلامي) ، نموذجا عن هذا النوع من الاختصار ، ننقله عنه ، قال رحمه الله :" قال خليل في مختصره ، يرفع الحدث و حكم الخبث بالمطلق و هو ما صدق عليه اسم ماء بلا قيد و إن جمع من ندى أو ذاب بعد جموده أو كان سؤر بهيمة أو حائض أو جنب أو فضلة طهارتها أو كثيرا خلط بجنس لم يغير شك في مغيره هل يضر أو تغير بمجارة دهن لاصق أو بقطران ووعاء مسافر أو بمتولد عنه أو بقراره أو بمطروح ولو قصدا من تراب أو ملح و الأرجح السلب بالملح لا بمتغير لونا أو طعما أو ريحا بما يفارقه غالبا ، أو نجس كدهن

خالط أو بخار مصطلى و حكمه لمغيره ، و يضر بين متغير بحبل سانية كغدير وروث ماشية أو بئر يؤرق شجر أو تبن و الأطهر في بيئة البادية لهما الجواز و في جعل المخالط الموافق كالمخالف نظر ، و في التطهير بماء جعل في الفم قولان : و كره مستعمل في الحدث و في غيره تردد، و يسير كآنية وضوء وغسل بنجس لم يغير أو ولغ فيه الكلب و راكد يغتسل فيه وسؤر شارب خمر وما ادخل يده فيه... و إن زال تغير لنجس لا بكثره مطلق فاستحسن الطهورية و عدمها أرجح و قبل خبر الواحد أن بين وجهها أو اتفقا مذهبا ، إلا فقد يستحسن تركه وورود الماء على النجاسة كعكسه...".[48]

فهذا نموذج للاختصار المخل ، الركيك في لفظه الغامض في معناه ، و هكذا كان طلبة العلم ، يجتهدون في اكتساب معارفهم من هذا النوع من المختصرات وكذا المنظومات ، فلا عجب بعد ذلك أن اختفى في الأجيال اللاحقة أمثال ابن عبد البر و ابن العربي و الباجي إذ لا يمكن للمناهج مؤسسة على هذا الضرب من الفجاجة و الرداءة ان تنتج لنا مثل هؤلاء الفطاحل.

و ملمح آخر من هذا الانحطاط هو عدم الاهتمام بالخلاف ، و نشأ من ذلك علم يسمى بعلم الخلافيات ، كان ول نشوئه بالمشرق و قد نقل لنا ذلك إلى الأندلس فزاد من نشاط أصحابها في البحث و الناظرة ، ونشأت المناظرة بتطور علة الخلافيات في الأندلس أسواق ، حتى حكم بعضهم على أنهم كانوا كثيرا ما يتناظرون في مجالس الغواء[49].

و في ظل تطور هذا الوضع نشأ سلوك لا يخدم العلم ، بقدر ما يكرس التعصب و الجمود و التقهقر.

ونختم ما قاله أحمد أمين :" و قد رأينا أن تاريخ العلم كتاريخ الأفراد ، له صبا و شيخوخة ورهم ، فلام انتهى هؤلاء الأعلام ، كابن حزم و الباجي و البن العربي ، وصل

العلم إلى دور الهرم ، فأصبح كالرجل الهرم ، لا يقوى على المسير ، حتى انتهى الفقه "[50].

رابعا/المذهب المالكي في وجه العواصف

لم تكن الساحة الأندلسية صافية رائقة ، على الدوام للمذهب المالكي ، و لأصحابه فلقد مرت عليه ، و على أصحابه سنة الابتلاء على مدار التاريخ.

غير أننا في هذا المبحث ، وقبل أن نتعرض له بالدراسة ، نود أن نقف على واحدة من أهم خصائص الأندلس في علاقتها بالمذهب ، وهي خلوصها له دون غيرها تقريبا ، و تعلق أهلها به ، تعلقا تعدى حدود القناعات إلى التعصب الشديد الذي حولها إلى قلعة حصينة ضد أي تجديد ، ولو كان في قوة إقباله كالعواصف العاتية ، فجدير بنا أن نقف أولا على هذه النقطة ، لنرى ما ورائها.

أ–تعصب الأندلسيين للمذهب المالكي :

التعصب هو التشدد في المتابعة ، و الجمود عليها دون دليل ، و تخطئة المخالفين ، دون معرفة وجهات نظرهم، وقد شاع هذا السلوك في العلم الإسلامي في إعصاره الأخيرة ، بل إن بداياته كانت في القرنين 4–5هـ.

و لم يلبث أن سرى التعصب المذهبي في العال الإسلامي سريان النار في الهشيم ، حيث كانت الصلاة تقام في المسجد الواحد أربع مرات ، بأربع جماعات صلاة لكل مذهب... وحتى بلغ الأمر في آخر عصور الانحطاط ، أن سئل احد المفتين الأحناف ، هل يجوز للحنفي أن يزوج شافعية ، فقال : لا يصح... لأنها تشك في إيمانها ، فالشافعية يجيزون أن يقول المسلم : أنا مؤمن إن شاء الله ، وهذا يدل على عدم تيقنها من إيمانها ، و الإيمان لابد فيه من اليقين[51].

ولقد كان للأندلسيين نصيبها من هذا الجمود و التعصب المذهبي ، و هذا بشكل مبكر ، ولقد رأينا قصة بقي بن مخلد حينما أراد أن يدخل أشياء من التجديد في مناهج العلم ، دون أن يجاوز المذهب المالكي ، إذ وصف الشاطبي ما حدث مع المقلدة كما وصفهم الشاطبي ، قال : و لقد لقي الإمام بقي بن مخلد حين دخل الأندلس آتيا من المشرق هذا الصنف الامرَّين ، حتى اصاروه مهجور الفِناء ، مهتضم الجانب "[52].

واسوا مظاهر التعصب ، هو تعصب العامة ، اذ هو متعصب جاهل ، لا إثارة من علم معه ، وهذا ما أصاب الأندلس ، و من صور هذا ان العامة كانوا يحضرون مناظرات الباجي المالكي ، مع ابن حزم الظاهري (و سنبسط القول أكثر في المطلب الثاني) ، فإذا غلب الباجي هلل العامة وكبروا ، فان غُلب ابن حزم سكتوا... وبحسبك من هذا جوا قاتلا للتجديد و للإبداع.

ب–أولى العواصف : انتشار المذهب الظاهري بالأندلس

المذهب الظاهري احد المذاهب الفقهية التي عرفها المسلمون ، و يمتاز باعتماده على ظاهر النصوص من الكتاب و السنة ، فهو يأخذها كما هي ، لا يرتضي لها تعليلا ، الا إذا وردت علة النص معه ، أو جاء الإجماع دليلا عليها. و لم يكن ابن حزم الظاهري الأندلسي أول من انتحل هذا المذهب ، فقد سبقه اليه داود بن علي المكنى بابي سليمان المولود بالكوفة سنة 202هـ الذي كان شافعيا ، ثم انتحل لنفسه هذا المذهب ، و هو يرتضي القياس لان القياس في نظره يسرف في تعليل الأحكام ، وهو ما لا يرتضيه.

و قد بقي لهذا المذهب أنصار و أتباع منذ القرن 3 هـ ، و لكن من أبرزهم ابن المغلس ت 324هـ ، حتى كاد أن ينقرض لولا تبني ابن حزم الأندلسي له وإحياؤه بعدما عفت معامله[53].

و ابن حزم من العلماء الأندلس في القرن 5هـ ، كان واسع الاطلاع قوي النفس في الجدل ، يهاجم من يخالفه ، وكان نابغة في علوم عدة منها الحديث ، و أصول الفقه ، و الأدب ، ومقارنات بين المذاهب و الفرق و في المنطق و الفلسفة و علم الكلام.

و قد كان شافعيا أول أمره ، و هذا يدل على خروجه المبكر عن إجماع أهل الأندلس على مذهب مالك ، ثم انتقل إلى المذهب الظاهري بتأثير من أستاذه أبي الخيار ، وقد قد بين ابن حزم أصول مذهبه بالتفصيل في كتابه الإحكام في أصول الأحكام.

و قد دافع ابن حزم عن مذهبه حتى مات ، واحتاج ابن حزم إلى علم الحديث فأتقنه و برع فيه ، و قد اتبعه كثيرون في الأندلس في مذهبه ، وفي صفاته ، و خرجوا عن مذهب مالك ، و ضاق به أهل الأندلس ذرعا ، وأنكروا عليه صراحته ، و أعلنوا الحرب على كتبه ،حتى بلغ بهم الغي ضان احرقوا كتبه في اشبيلية ، بعدما جمعت من أقطار الأندلس ، فأعاد ابن حزم تأليفها من جديد..." [54]

و تصدى له معارضه زعيم المالكية في ذلك العهد أبو الوليد الباجي و كان بينهما مناظرات و مساجلات ، ينتصر فيها هذا مرة و الآخر أخرى ، و استطاع المذهب الظاهري بقوة صاحبه ان ينتشر في الأندلس ، خصوصا بعد أن دعمته دولة الموحدين ، بعد وفاة ابن حزم ، التي كان ابن تومرت زعيمها الروحي مقتنعا بالمذهب الظاهري كارها للمالكيين.

حتى جاء بعد قرن تقريبا من ذلك الفقيه المالكي أبو بكر بن العربي صاحب أحكام القران ، وكان ذا عقلية علمية جبارة ، و قد تتلمذ على الغزالي ، فتصدى لهذا المذهب ، و كان حبا على الظاهرية.

و ننقل بهذا الصدد من قول أحمد أمين : كلاما لان العربي في معرض نقده للظاهرية و ابن حزم ، يقول و الكلام لابن العربي :" وكان أول بدعته لقيت في رحلتي –أي إلى

المشرق –القول بالباطن ، فلما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملاء به المغرب سخيف كان من بادية اشبيلية يعرف بان حزم ، نشا و تعلق بمذهب الشافعي ، ثم انتسب إلى داود ، ثم خلع الكل ، وانتقل بنفسه ، وزعم انه إمام الأمة ، يضع ويرفع ، و يحكم و يشرع ، و ينسب إلى دين الله ما ليس فيه ، ويقول عن العلماء ما لم يقولوا ، تنفيرا للقلوب، عضدته الرياسة ، فحين عودي من الرحلة ، ألفيت حضرتي منهم طافحة ونار ضلالتهم لافحة" [55].

وهذا التحامل من أبي بكر على ابن حزم و مذهبه ، وان كان فيه من التجني ما هو جلي، كوصفه بالسخف وهو غير صحيح ، إلا انه يدلنا على ما أصبحت عليه الأندلس عند انتشار المذاهب الظاهري ، و مقدار الشحناء التي أصبحت بين عامة المالكية و أتباع ابن حزم.

على أن غضب علماء المالكية على ابن حزم و أتباعه لا يعود فقط إلى ابتداعه، لهذا المذهب بل الأمر صلة وثيقة بطبيعة ابن حزم و صفاته الشخصية فهو إلى جانب علمه الغزير الذي وصفه ابن حيان فقال : كان إذا حرك بالسؤال ينفجر معه بحر علم لا تكدره الدلاء"[56].

كما وصفه الذهبي في سير العلام النبلاء : وكان إليه المنتهى في الذكاء و حدة الذهن ، و سعة العم بالكتاب و السنة ، و المذاهب و الملم و النحل ، و العربية ، و الآداب و المنطق و الشعر ، مع الحدث و الديانة و الحشمة ، و السؤدد و الرياسة و الثروة ". إلى جانب هذا كانت له طبيعة حادة في التعامل مع المخالفين من العلماء لرأيه ، فابن حيان الذي امتدح علمه ، عاب عليه أسلوبه حينما قال : انه يصك معارضه صك الجندل "، فكان لا يأبه بمن يعارضه عظيما أو غير عظيم ، مبجلا أو غير مبجل ، كالأشعري و أبي حنيفة و مالك و غيرهم.

ومن الأقوال الشائعة أن قلم ابن حزم كسيف الحجاج ، كلاهما ماض و حاد ، و قد اعتذر في بعض كتبه عن حدته ، بأنها كانت ترجع إلى مرض يلازمه.و لقد وصف الذهبي هذه الطبيعة الحادة عنده فقال : و قد امتحن هذا الرجل وشدد عليه ، و شرد من وطنه ، و رجت عليه أمور لطول لسانه ، و استخفافه بالكبار ووقوعه في أئمة الاجتهاد ، بأقبح عبارة ، و أفظ محاورة وامنع رد.

ونكتفي بهذه النماذج من أراء العلماء فيه و توصيفات المؤرخين ، ويكاد يكون إجماع المؤرخين تاما بخصوص هذه الناحية من شخصيته ، و قد كان من وراء رد الفعل العنيف على مذهبه في الأندلس ، و على شخصه أيضا فقد شرد و صودر و نفي ، و اضطهد، و صبر و احتسب ، ولم يخالف مذهبه قيد أنمله.

وكان هذا الأسلوب من طرفه في إثبات وجود مذهبه قاضيا على هذا المذهب ، رغم تبني دولة الموحدين له ردحا من الزمن ، قبل أن ينقلب عليه إدريس المأمون ليعيد الدولة إلى كنف المجد المالكي من جديد ، وهكذا مرت أولى العواصف على المذهب المالكي بالأندلس ، و لقد كانت عاتية فعلا... و لكن المذهب خرج من تضاعيفها منتصرا.

ج–ثاني العواصف : الموحدون و خذلهم للمذهب المالكي

في سنة 540هـ قامت دولة الموحدين بالمغرب ، و كانت كما يعرف عنها دولة مذهبية بامتياز، فقد كانت من اختيارات زعيمها الروحي المهدي محمد بن تومرت ، إحياء عقيدة السلف في الأسماء و الصفات ، و التمذهب بمذهب الظاهري في الفقه ، وطرح المذاهب الفقهية الأخرى و في مقدمتها المذهب المالكي.

و قد جاء أخلاف ابن تومرت فيما بعد ، وفي مقدمتهم عبد المؤمن بن علي فشرعوا في تجسيد هذا على ارض الواقع ، مع ما يكلفهم هذا من الناحية السياسية خاصة مع عامة الرعية ، مما يدل دلالة بينة على طبيعة المذهبية الصارمة للدولة[57].

ففي سنة 550هـ أمر عبد المؤمن بن علي الموحدي بإحراق كتب الفروع من المذهب المالكي ، فخافه الفقهاء ، وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء بجمع الأحاديث من المصنفات العشرة المشهورة و هي الصحاح و المسانيد ، ونشر هذا المجموع في المغرب و الأندلس.و يروى في هذا الشأن احمد أمين عن مؤرخي تلك الحقبة هذا الخبر ، قال :بعضهم : لما دخلت على أمير المؤمنين يعقوب و جدت بين يديه كتاب ابن يونس ، وهو من كتب الفقه المالكي ، فقال لي يا أبا بكر أن انظر في هدده الآراء المتشعبة التي أحدثت في دين الله ، فالمسالة الواحدة على أربعة أقوال أو خمسة أو أكثر ، فأي هذه الأقوال هي الحق ، و أيها يجنب أن يأخذ بها المقلد ، يا أبا بكر ؟ ليس إلا هذا و أشار إلى المصحف أو هذا وأشار إلى سنن أبـي داود ، أو هذا و أشـار إلى السـيف ".[58]

و أمر الفقهاء ألا يفتوا إلا من الكتاب و السنة ، و ألا يقلدوا أحدا ، بل تكون أحكامهم بالاجتهاد ، و سار الناس على هذه الطريقة ، وكان من هؤلاء الفقهاء ابن أبي الخطاب و محي الدين بن العربي و غيرهما ، وبذلك نصر الموحدون مذهب الظاهرية و منهم ابن حزم .

و يبدو أن هذا العمل بلغ أوجه خلال العهد الموحدي في زمن المنصور أبي يعقوب أكثر مما حدث قبله ، وتؤكد هذا رواية عبد الواحد المراكشي :" و في عهده –اي في عهد أبي يوسف يعقوب – 1184-1198م انقطع علم الفروع و أمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرد ما فيها من حديث رسول الله ، و آي القرآن ، ففعل ذلك فاحرق منها جملة في سائر البلاد كمدونة سحنون و كتاب ابن يونس و النوادر أبي زيد ومختصر خليل ، وواضحة ابن حبيب و ما جانس هذه الكتب و نحا نحوها[59].

و كان قصده على الجملة محو مذهب مالك ، وإزالته من المغرب (و معها الأندلس مرة واحدة)، و حمل الناس على الظاهر من الحديث و الرقان ، وهذا المقصد بعينه ، كان مقصد أبيه و جده ، إلا أنهما لم يظهرا إلا ما أظهره يعقوب الموحدي هذا.

لكن هذا الصنيع – الثوري في طبيعته – لم يتقبله أهل الأندلس و رفضوه ، وانذرات الأوضاع بانقلاب الامورعلى الموحدين في عدوة الأندلس ، إذ ثارت أصقاع كثيرة في الأندلس ، و انتفضت مدن عديدة على رأسها اشبيلية التي طرد أهلها والي الموحدين منها ، وولوا عليهم القاضي الفقيه احمد الباجي ابن أبي الوليد الباجي ، وهو الذي والده كان خصما عنيدا للظاهرية ، وإمامهم ابن حزم.

و قد بقي الأمر على هذا النحو بين شد وجذب ومد وجزر ، حتى كان سنة 624هـ عند تولي الخليفة الثامن من ملوك الدولة الموحدية، و هو إدريس المأمون فاحدث انقلابا مذهبيا في الدولة ، وعارض صراحة مذهب أبائه الموحدين ، واكر مهداوية المهدي و ادعائه العصمة ، وأمر في جميع البلاد بمحو اسم المهدي من النقود ولا يذكر في خطبة الجمعة كما يقول ابن خلدون.

و هكذا فان مسلك إدريس المأمون كان سبيلا لعودة مذهب مالك بالمغرب و الأندلس ، وكان في ذلك إرضاء لعامة الأندلس ، و جماهيرهم ، ثم جاءت من بعدهم دولة بني مرين فعادت عودة قوية إلى المذهب المالكي مما دعم صروح المذهب مرة أخرى. وهكذا مرت هذه العاصفة القوية التي امتحنت ثبات المذهب المالكي ، وترسخ جذوره ، وخرج المذهب منتصرا من جديد (كما فصلناه سابقا).

خاتمـة

وبعد فهذه ملحمة تاريخية داوية حقا ،هذه الذي اكتشفناها من خلال عصورها المنصرمة ، رحلة المذهب المالكي عبر العصور في فردوس المسلمين المفقود الأندلس .

ولان كان بحثنا هذا المختصر، غير شامل لكل تاريخ المذهب المالكي بالأندلس لتعذر ذلك ، فإننا برغم ذلك يمكننا أن نخلص من خلال اسطره إلى نتائج بالغة الأهمية ، من أبرزها:

-ان أئمة المذهب بالأندلس كانوا حقا من الرواد الأوائل للمذهب المالكي عموما ، فحفظوا الموطأ و رووه، و ساهموا في ازدهار الحركية العلمية للمذهب ، ويكفي أن اثنتين من أمهات مصادر المذهب كانتا أندلسيتين بلا منازع، ويتعلق الأمر بالعتبية و الواضحة .

- إن المذهب المالكي بفضل الأندلس تطور في فروعه و أصوله وان المدرسة الأندلسية جعلت المذهب المالكي صرحا بين المذاهب بفضل علمائها وجهابذتها .

- أن المذهب المالكي وجد في ارض الأندلس أرض خصبة خالية من المزاحمين فتمكن وتجذر . كما كان الحصن الذي اعتصم به أهل بلاد المغرب حينما دهمتهم حركات الخوارج و الفوراق السياسية ، و السياج الذي صان المجتمع الإفريقي من التفرد و التبدد في تلك العصور التي تجاذبته خلالها مطامع العرب المحليين أو الواردين من الشرق ، و مطامع العبيديين الذين كادوا بدعوتهم المذهبية السياسية أن يزيلوا كيان المغرب كله من أحواز قفصة إلى ساحل الأطلس ، و كيف أصبح هذا المذهب (قومية) مغربية ، فمن كان مالكيا قبلته الجماعة الإفريقية ، ومن مال إلى غيرها نبذته و عادته ، و من آزر المالكية ورجالها فهو صديق ، و من عاداها فهو عدو يحلّ للناس طرده من مجتمعهم أو قتله)[60].

-من أكثر المذاهب الفقهية السنية التي لاقت توسعا و انتشارا مع الفرق بينها من حيث التوسع و الانتشار أيضا ، و أن التجاذب المستمر بينهما خلص في نهاية المشهد مع

نهاية القرن الخامس الهجري إلى سواد المذهب المالكي و توسّعه فيها حتى اكتست في مجملها حلّته وأصبح يشكل ميزة للوحدة في هذه البلاد .

– أما انتشار المذهب المالكي في بلاد المغرب عموما و المغرب الأوسط خصوصا، وتجذّره فيها فقد أملته عوامل متعددة مثلما ذكرنا ، لكن هناك عامل مهم كثيرا ما تغفل الدراسات عنه ألا و هو تلك البيئة الفكرية التي مهّدت لها مرحلة ما قبل انتشار المذاهب الفقهية و التي انتشر و ساد فيها رأي أهل الحديث من خلال ما رسّخه الصحابة و التابعين و العلماء الذين جاءوا عبر البعثات العلمية المتتابعة إلى بلاد المغرب ، ويعد هذا الواقع مناخ فكري ملائم لتقبل رؤى الإمام مالك الفقهية و التي تطوّرت إلى مذهب فقهي يتّبع ، وقد أشار المقريزي إلى تلك البيئة التي مهّدت لانتشار المذاهب الفقهية حينما قال :(و كانت أفريقية الغالب عليها السنن و الآثار) ، لذلك فإن الحديث عن انتقال المذهب المالكي و انتشاره و تجذّره في بلاد المغرب لم يكن بين عشية و ضحاها بل جاء عبر فترات و زمن طويل بناء على المتغيرات و المستجدات التي تطرأ على هذه البلاد خاصة ما تعلق بالجانب السياسي.

–ساهمت مدرسة مالكية المغرب الأوسط في تثبيت مقومات المذهب المالكي ، فظهر رجالاتها المشهورين ، فكان منهم الونشريسي الذي ارتبطت شهرته بكتاب المعيار المغرب والجامع المعرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب ، الذي يعتبر أبرز كتب الونشريسي ، وقد جمع فيه النوازل الفقهية في شكل أبواب تتصل بتعامل الأفراد وفهم شؤون المجتمع ، وقد أثار فيه مسائل ثقافية وعقائدية مثل التعليم والقضاء والتصوف والسلوك والاجتهاد والمعاملة وغيرها ، ولم يهمل الواقع المعايش الذي يتصل باللباس والطعام والشراب والمسكن وما يتعلق بالأفراح والأقراح ، والغرض منه المحافظة على التراث الفقهي لرجال القضاء والإفتاء والتشريع.

-ساهمت السلطة في التمكين للمذهب على الساحة المغربية رسميا و شعبيا ، فوجد في أرض الغرب الأوسط خصوصا أرضا خصبة ، خالية من المزاحمين ، فتمكن و تجذر، فنجد أن المعز ابن باديس الصنهاجي الذي حكم بين سنوات (406 ـ 454هـ/ 1016 ـ 1062م) ، هو الذي حمل جميع أهل المغرب على التمسك بمذهب الإمام مالك رضي الله عنه.

و أخيـرا فان ارتباط العالم الإسلامي ببعضه البعض حضاريا و فكريا ، جعل من موجة الانحطاط العملي ، تبلغ شواطئ المغرب ، فينحَّط كنتيجة لهذا الوضع العلمي، ويتقهقر المذهب ، ويفقد إشعاعه ، وقدرته على الإبداع ، و ينكفئ على نفسه في نهاية المطاف .

هوامش الدراسـة :

[1] -أحمد أمين ، ظهر الاسلام ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، دت ،ج3، ص111

[2]- حسسن مؤنس ، فجر الأندلس ، ط2، دار السعودية للنشر ، 1985

[3] -نفس المرجع ، نفس الصفحة

[4]-انظر كتب التراجم الأندلسية التي توضح هاته الطوالع مثل الصلة لابن بشكوال ، تاريخ العلماء لابن الفرضي وغيرها

5 -داودي مصطفى ، المرجع السابق، ص 214 محمدأبوزهرة، تاريخ المذاهب الاسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة ، دت،ص14

6 - عياض ، المصدر السابق ، ج1، ص 18. مصطفى داودي ، المرجع السابق ، ص214

7 - يوسف بن أحمد حوالة ، المرجع السابق ، ج ، ص277

[8] - عمر الجيدي ، مباحث، ص 30-35

9 - محمد فاروق النبهان ،أبحاث اسلامية في التشريع والفكر والحضارة ، مؤسسة الرسالة ، ص.231. مصطفى داودي ، المرجع السابق ، ص219

10 – الونشريسي ، المعيار المعرب و الجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية و الأندلس و المغرب ، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1981 ، ج2 ، ص.169 . صحراوي خلواتي ،أسباب انتشار المذهب المالكي بالمغرب الاسلامي ، مجلة الفقه و القانون ، المغرب، ص.3. مصطفى داودي ، المرجع السابق ، ص219

11 – مصطفى داودي ، المرجع السابق ، ص219. ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص 568

[12] – يوسف بن أحمد حوالة ، المرجع السابق ، ص296

[13] – نفس المرجع ص119

[14] – عبد العزيز المجذوب ، المرجع السابق ، ص 37

[15] – عبد الله نصر العلوي ، المرجع السابق ، ص79

16 – مصطفى داودي ، المرجع السابق ، ص218. محمد الروكي ، المرجع السابق ، ص.16 وما بعدها

[17] – بحوث الملتقى الوطني بادرار ، 10 /11 ، ص ، 1431هـ./ 24. 23 جوان 2010 ، الفقه المالكي في بلاد توات، ادرار ، ص 15.14

[18] –نفس المرجع ، ص 36

[19] –للمزيد انظر ، مصطفى الشكعة ، المرجع السابق

[20] – نفس المرجع

[21]ـ الأدارسة (172هـ ـ 375هـ /788 ـ 991م) : تُعَدّ دولة الأدارسة أول دولة علوية هاشمية سنية تقوم في التاريخ الإسلامي، وتعود نسبتها إلى مؤسسها إدريس بن عبد الله بن حسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، الذي هرب من المشرق إلى مصر ثم إلى المغرب الأقصى بعيدًا عن أيدي العباسيين و استقر في وليلي المغربية ، و هناك استطاع كسب مناصرة أهل المغرب ، و تأسيس ما يعرف بدولة الأدارسة و التي امتد نفوذها إلى أجزاء من المغرب الأوسط .أنظر: ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الندلس و المغرب ، تحقيق ليفي بروفنسال ، مكتبة الثقافة الدينية ، بيروت ، 1983، ، ج1 ، ص91، القاضي عياض: ترتيب المدارك ، ج1 ، ص115.حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس ، ص123

22 - مصطفى داودي ، المرجع السابق، ص223

[23] ـ نفس المرجع، ص223. عباس الجراري ، أسباب انتشار المذهب المالكي و استمراره في المغرب ، ندوة الإمام مالك ، ج1 ، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية ، فاس ، 1980 ، ص180.

[24] محمد أبو زهرة ، مالك حياته و عصره ،ط2، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2002، ص

25 - المقري ، المصدر السابق، ج2 ، ص 218 ، وقد ذكر بأنه في الأندلس في عهد الأمير هشام بن عبد الرحمان (171 ـ 180هـ/788 ـ 796م) ، والذي أخذ الناس جميعا بالتزامهم مذهب مالك ، وصير القضاء و الفتيا عليه، وذلك في عشرة السبعين و مائة من الهجرة في حياة مالك (القاضي عياض ، مصدر سابق ، ج.1 ، ص 55). مصطفى داودي ، المرجع السابق ، ص235

[26]- للتفصيل في ذلك : عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ،ج1، مكتبة الشركة الجزائرية ، الجزائر

[27]- الفرد بل ، الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي من الفتح العربي إلى اليوم ، ترجمة عبد الرحمان البدوي ،ط3، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1989،

[28] -الاشقر عمر سليمان ، تاريخ الفقه الإسلامي ، دار الشريعة ، الجزائر ، دت ، ص154-156

[29]- أحمد أمين ، المرجع السابق ،ج3، ص38

[30]- توسع في كتاب : الخضر بك محمد ، تاريخ التشريع الإسلامي ، دار شريفة للطباعة و النشر ، الجزائر ، 1990 ، ص369

[31] - المقري، نفح الطيب ، ج2، ص46

[32]- الصبي ، بغية الملتمس، ترجمة 1502، ص685-687

[33] انظر كتب التراجم الاندلسية

[34] - نفس المرجع ، ص 66

[35] مصطفى الشكعة ، الأئمة الاربعة ، ط3، دار الكتاب المصري و اللبناني ، مصر ولبنان ، 1991، ص29

[36] - نفس المرجع ، ص 69

[37] – الجيدي ، مباحث ، ص 69

[38] – عمر الجيدي ، مباحث، ص 47

[39]–ابن بشكوال ، مصدر سابق، تر704، ص485-486

[40]–عياضن 1968، ج4،ص425.الكبيسي، المرجع السابق ، ص172

[41]–نفس المرجع ، ص360

[42] –فقيه مقدم، يميل إلى مذهب مالك صاحب المنتخب، كان ممن برع في الحفظ للرأي،وكان ممن دارت عليه الأحكام 60سنة، راجع تر:الحميدي، المصدر السابق،ج1، ترجمة163، ص156، الضبي، المصدر السابق، ج1، ترجمة311،ص186، القاضي عياض، ترتيب المدارك، مجلد2، ص 80-83.

[43]– هو أحمد بن بقي بن مخلد،يكنى أبا عمر، أبو عبد الله قاضي الجماعة بالأندلس،محدث (ت324 هـ/935م)، أيام الناصر،راجع تر:الحميدي، المصدر نفسه،ترجمة 197، ص188، الزركلي، مصدر سابق، ج7، ص104.

[44]– القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج2، ص 80-81

[45] – داودي ، المرجع السابق، ص 235-236

[46] – أحمد أمين ، المرجع السابق

[47]– محمد الخضر بك ، المرجع السابق، ص370

[48] –نفسه ، ص370

[49]– أحمد أمين ، المرجع السابق ،ج3، ص68

[50]– نفس المرجع ، ص69-70

[51]– الاشقر، المرجع السابق ، ص167

[52]– الشاطبي ، الاعتصام ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، دت ، ص223

[53] –الخضر بك ، المرجع السابق

[54] – أحمد أمين ، المرجع السابق ،ج3، ص59

[55]– نفسه ، ص59

[56]- نفسه ،ص59

[57]- نفس المرجع

[58]- نفس المرجع

[59] -الفرد بل ، المرجع السابق

[60]- المالكي ، المصدر السابق ، ص23